لأمم المتحدة S/AC.49/2017/124

Distr.: General 17 November 2017

Arabic

Original: English



لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)

مذكرة شفوية مؤرخة ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ موجهة إلى رئيس اللجنة من البعثة الدائمة لصربيا لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة لجمهورية صربيا لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)، وتتشرف بأن تحيل طيه تقرير حكومة جمهورية صربيا عن التدابير التي اتخذتها لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٣٧١ (٢٠١٧) (انظر المرفق).





مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ الموجهة إلى رئيس اللجنة من البعثة الدائمة لصربيا لدى الأمم المتحدة

تقرير صربيا المقدم إلى مجلس الأمن بشأن تنفيذ قراره ٢٣٧١ (٢٠١٧)

وفقا للالتزامات الدولية والتشريعات الوطنية لجمهورية صربيا، ومن ضمنها القانون المتعلق بإنتاج وتجارة الأسلحة والمعدات العسكرية (الجريدة الرسمية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، العدد ٩٦/٤١؛ والجريدة الرسمية لجمهورية صربيا، العدد ٥/٨٥٠)، والقانون المتعلق بالأسلحة والذخائر (الجريدة الرسمية لجمهورية صربيا، الأعداد ٩٢/٩ و ٩٣/٦٧ و ٩٨/٤٤ و ٩٣/٥٣ و ٩٣/٦٧ و ١٠/١٠١ - قانون الدولة؛ والعددان ١١/٢٧ و ٥/٨٥ - قرار المحكمة الدستورية؛ والعدد ١٣/١٠٤ - قانون الدولة)، والقانون المتعلق بالأسلحة والذخائر الذي دخل حيز النفاذ منذ ٥ شباط/فبراير ٢٠١٦ (الجريدة الرسمية لجمهورية صربيا، العدد ١٥/٢٠)، والقانون المتعلق باستيراد الأسلحة والمعدات العسكرية وتصديرها (الجريدة الرسمية لجمهورية صربيا، العدد ١٤/١٠٧)، والقانون المتعلق بتصدير السلع ذات الاستخدام المزدوج واستيرادها (الجريدة الرسمية لجمهورية صربيا، العدد ١٣/٩٥)، والقانون المتعلق بنقل المواد المتفجرة (الجريدة الرسمية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية، الأعداد ٨٥/٣٠ و ٨٥/٣٠ و ٩١/٥٣؛ والجريدة الرسمية لجمهورية يوغوس الافيا الاتحادية، الأعداد ٩٤/٢٤ و ٩٦/٢٨ و ٢/٦٨٠)، واللوائح التي تدمج بالكامل المعايير ذات الصلة الواردة في مدونة قواعد السلوك للاتحاد الأوروبي المتعلقة بصادرات الأسلحة، والقانون المتعلق بنقل البضائع الخطرة (الجريدة الرسمية لجمهورية صربيا، العددان ١٠/٨٨ و ٢٦/١٠٤، وقانون الدولة)، والقانون المتعلق بنقل السلع الخاضعة للمراقبة (الجريدة الرسمية لجمهورية صربيا، العدد ١٠/٨٨)، والقانون المتعلق بنقل المواد المتفجرة (الجريدة الرسمية لجمهورية يوغوس الفيا الاتحادية الاشتراكية، الأعداد ٨٩/٦ و ٨٥/٣٠ و ٩١/٥٣؛ والجريدة الرسمية لجمهورية يوغوسالافيا الاتحادية، الأعداد ٤٤/٢٤ و ٩٦/٢٨ و ٢٦/٦٨)، والقانون المتعلق بالتدابير التقييدية الدولية (الجريدة الرسمية لجمهورية صربيا، العدد ١٦/١٠)، والقانون المتعلق بالأجانب (الجريدة الرسمية لجمهورية صربيا، العدد ٨/٩٧)؛ والقانون المتعلق بحماية حدود الدولة (الجريدة الرسمية لجمهورية صربيا، العددان ١٥/٢٠ و ١٨/٩٧ - قانون الدولة)؛ والقانون المتعلق ببنك صربيا الوطني (الجريدة الرسمية لجمهورية صربيا، الأعداد ٥٥/٥٠ و ٣/٧٢ و ٥٥/٥٠ - قانون الدولة؛ والأعداد ١٥/١٤ و ١٥/٤٠ و ١٠/٤٤ و ١٢/٧٦ و ١٢/٧٦ - قرار المحكمة الدستورية)؛ والقانون المتعلق بالمصارف (الجريدة الرسمية لجمهورية صربيا، الأعداد ١٥/١٤ و ١٠/٩١ و ١٠/٥١)؛ والقانون المتعلق بعمليات صرف العملة الأجنبية (الجريدة الرسمية لجمهورية صربيا، الأعداد ١١/٣١ و ٦/٦٢ و ١٢/١١٩ و ١٤/١٣٩)؛ والقانون المتعلق بالمدفوعات (الجريدة الرسمية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، العددان ٠٢/٣ و ٠٣/٥؛ والجريدة الرسمية لجمهورية صربيا، الأعداد ٤/٤٣ و ٢٦/٦٢ و ١٩/١١١ - قانون الدولة؛ والعددان ١١/٣١ و ١٤/١٣٩ - قانون الدولة)؛ والقانون المتعلق بخدمات الدفع (الجريدة الرسمية لجمهورية صربيا، العدد ١٤/١٣٩) والقانون المتعلق بالاستثمارات الأجنبية (الجريدة الرسمية لجمهورية صربيا، العدد ١٥/٨٩)، اتّخذت صربيا التدابير المبينة أدناه تنفيذا لقرار مجلس الأمن ٢٣٧١ (٢٠١٧):

17-22763 2/4

- اتخاذ التدابير اللازمة وفقا لالتزاماتها بموجب الفقرة ٣ من القرار ٢٣٧١ (٢٠١٧) بمدف كفالة أن تسري التدابير المحددة في الفقرة ٨ (د) من القرار ٢٣٧١ (٢٠٠٦) على الأفراد والكيانات المدرجة أسماؤهم في المرفقين الأول والثاني للقرار ٢٣٧١ (٢٠١٧)، وعلى أي أفراد وكيانات يتصرفون بالنيابة عنهم أو بتوجيه منهم، وعلى الكيانات التي يمتلكونها أو يديرونها. وتسري أيضا التدابير المحددة في الفقرة ٨ (هـ) من القرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) على الأفراد المدرجة أسماؤهم في المرفق الأول للقرار ٢٣٧١ (٢٠١٢) على الأفراد المدرجة منهم.
- حظر دخول موانئها وفقا لالتزاماتها بموجب الفقرتين ٦ و ٧ من القرار ٢٠٧١ (٢٠١٧) على السفن التي توجد معلومات تشير إلى أن لها صلة، أو كانت لها صلة، بأنشطة محظورة بموجب القرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) أو ٢٠٠١) أو ٢٠٠٧ (٢٠١٣) أو ٢٠٠١) أو ٢٠٠١) أو ٢٠١٧) أو ٢٠١٧) أو ٢٠١٧) أو ٢٠١٧) أو ٢٠١٧) أو ٢٢٧١). وتسري أيضا على السفن المستأجرة التي ترفع علم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التدابير المنصوص عليها في الفقرة ٢٠ من القرار ٢٢٧١ (٢٠١٦) والفقرة ٩ من القرار ٢٣٢١ (٢٠١٦) التي تقضي بأن يُحظر على الرعايا أو الكيانات امتلاك واستئجار وتشغيل أي سفينة ترفع علم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، دونما استثناء، ما لم توافق اللجنة مسبقا على ذلك، بعد دراسة كل حالة على حدة.
- فرض حظر وفقا للفقرات من ٨ إلى ١٠ من القرار ٢٣٧١ (٢٠١٧) على توريد الفحم والحديد وركاز الحديد والأغذية البحرية (بما فيها الأسماك، والقشريات، والرخويات، وغيرها من اللافقاريات المائية بجميع أنواعها) من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولا يسري هذا الحظر على مبيعات ومعاملات الحديد وركاز الحديد والرصاص وركاز الرصاص والأغذية البحرية (بما فيها الأسماك، والقشريات، والرخويات، وغيرها من اللافقاريات المائية بجميع أنواعها) التي يتضمن تفاصيل تلك الشحنات في موعد لا يتجاوز ٥٤ يوما من تاريخ اتخاذ القرار ٢٣٧١ أبرمت بن الخطر المفروض على هذه المبيعات والمعاملات لا يسري عندما تؤكد الدولة المصدرة، بالاستناد إلى معلومات موثوقة، أن منشأ الشحنات من خارج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وأنها لم تُنقل عبر جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلا بغرض تصديرها من ميناء راجين (راسون)، شريطة أن تُخطر الدولة المصدرة اللجنة مسبقا بأنه لا صلة لهذه المبيعات والمعاملات بإدرار إيرادات للبرنامج النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية النووية أو برنامجها للقذائف التسيارية أو لغير ذلك من الأنشطة المحظورة بموجب القرارات ١٧١٨ (٢٠١٦) أو ٢٠٠٢) أو ٢٠٠١) أو ٢٠٠١) أو ٢٠٠١)
- الموافقة عملا بالفقرة ١١ من القرار ٢٣٧١ (٢٠١٧) على عدم إصدار تراخيص عمل لرعايا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ما لم توافق اللجنة مسبقا وبعد دراسة كل حالة على حدة على أن العمل ضروري لإيصال المساعدة الإنسانية أو نزع السلاح النووي أو لأي غرض آخر يتسق مع أهداف القرارات ١٧١٨ (٢٠١٣) أو ١٨٧٤ (٢٠٠٩)

3/4 17-22763

أو ۲۰۱۲ (۲۰۱۳) أو ۲۲۷۰ (۲۰۱۳) أو ۲۳۲۱ (۲۰۱۲) أو ۲۳۵۰ (۲۰۱۷) أو ۲۳۷۱ (۲۰۱۷).

- الموافقة وفقا لالتزاماتها بموجب الفقرات من ١٢ إلى ١٤ من القرار ٢٣٧١ (٢٠١٧) على اتخاذ التدابير اللازمة لمنع افتتاح مشاريع مشتركة جديدة أو كيانات تعاونية جديدة مع كيانات أو أفراد تابعين لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، أو التوسع في مشاريع مشتركة قائمة بالفعل من خلال توظيف استثمارات إضافية فيها، ما لم تكن اللجنة قد وافقت مسبقا، وبعد دراسة كل حالة على حدة، على هذه المشاريع المشتركة أو الكيانات التعاونية.
- الاستمرار وفقا للفقرات ١٩ إلى ٢١ من القرار ٢٣٧١ (٢٠١٧) في تنفيذها على نحو فعال وتام التدابيرَ الواردة في القرارات ١٥٤٠ (٢٠٠١) و ٢٠٨٧ (٢٠٠١) و ٢٠٠٢) و ٢٠٨٧ (٢٠٠١) و ٢٠٠٢) و ٢٠٠٢) و ٢٠٠٢) و ٢٠٠٢) و ٢٠١٦) و ٢٠١٦) و ٢٠١٦) و ٢٠١٦) و ٢٠١٦) ما في ذلك الوفاء بالتزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة.

17-22763 4/4